EXEMPLAIRES D'ARCHIVES
NE PAS SORTIR
A RETOURNER / RETURN TO DISTRIBUTION C. 111

تقرير

الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثامنة والثلاثون

الملحق رقم ١ (A/38/1)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقـريـر

الأمين العـام عن أعمـال المنظمة

الجمعيـــة العامـــة

الوثـائق الرســمية : الدورة الثامنة والثلاثون

الملحـق رقـم ١ (A/38/1)

الأمـــم المتحـدة

نيويورك ، ١٩٨٣

Digitized by UNOG Library

[الأصل : بالأسبانية والانكليزية والفرنسية]
[١٢ أيلـول/سبتمبـر ١٩٨٣]

تقريـر الأمـين العام عن أعـمال المنظمـة

علّـقت في تقريري السنوي للسنة الماضية على أداء الأمم المتحدة في الاضطلاع بواجبها الأول في صيانة السلـم والأمـن الدوليين وعلى الطرق التي يمـكن أن يتحسـن من خلالهـا ذلك الأداء . وأشعر بالاغتباط لأن هذه المقترحات قد نوقشت على نحو واسع في الجمعية العامة ، وبتفصيل كبير وعلى مدى فترة طويلة من الزمـن في مجلس الأمـن . ولا شـك أن هنـاك ضرورة عاجلة لاستحداث مؤسسات دولية قادرة على احتـواء حقائـق عصرنـا القاسية . ولكن رغم الاهتمام الذي أبدته الجمعية العامة بتقريري السنوي الأخير ورغم الإرادة التي أبداها أعضاء مجلس الأمن لتعزيز وتقوية أداء المجلس ، فإن التطورات الفعلية للسنة الماضية كانت بعيدة عن أن تكون مشجعة . ويبدو لي أننا في حاجة أكثر من أي وقت مضى لإلقاء نظرة جماعية جديدة على بعض المشاكل العالمية الكبرى . وتظل القضية الأساسية هي استحداث نظـام عامل للأمن الدولي والالتزام بـه بوصفه تتمة أساسية للتقدم في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة ، وبجهوداً متجدداً على أعلى المستويات لتعزيز التعاون الاقتصادي الـدولي من أجـل النمـو والتنمية .

وهنـاك عدد من المشاكل الراهنة التي تؤثر في السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي والتي تتطلب إنشـاء أداة مركزيـة للجهود التعاونية تتمكن الحكومات من خلالها من السيطـرة على المنازعات والتوصل إلى حلول لها . ورغـم الجهـود التي يبذلهـا الكثيرون ، فقد كان عام ١٩٨٣ حتى الآن ، عاماً مثبطا في مجال البحث عن السلم والاستقرار والعدل لأولئك الذين يؤمنون بأن الأمم المتحدة هي أفضل أداة متاحة لتحقيق هذه الأهداف . وإذ أؤمن بأن تسرب الضعف إلى النزعة المتعددة الأطراف والدوليـة ينبغي أن يتوقف ويعكس ، فإنني أقترح أن أركز في هذا التقرير على بعض النهج الأساسية التي يمكن أن تجعل منظمتنـا أكثـر فعالية بوصفها مؤسسة سياسية .

* * *

إن ميثـاق الأمم المتحدة يعطي الأولوية بوضوح لمعالجة تهديد السلم والأمن الدوليين ، ولالتزام جميع الدول ، لاسيما الأعضـاء الدائمين في مجلس الأمن ، بالتعاون في إطار الأمم المتحدة وصولاً إلى هذا الهدف . وربما كان إضعاف هذا الالتزام ، أكثر من أي عامل آخر ، هو الذي أدى إلى الشلل الجزئـي للأمـم المتحـدة بوصفها حارسة السلم والأمن الدوليين .

وفضـلاً عن ذلك ، حين يفرض التوتر بين الشرق والغـرب على النزاعات الإقليمية ويستعمل لإثارتها ، فإن الطبيعة الهدامة التي تنطوي عليهـا هذه النزاعـات بالفعـل ، من المحتمـل أن تتفاقم ، ويصبح خطر انتشار الصراع منذراً بمستقبل مشؤوم . وقد ذهبت هذه العملية ، في بعض الحالات ، إلى الحد الذي فهمت فيه هذه النزاعات الإقليمية بوصفها حروباً بين أمم أخرى أشد قوة تتم بالنيابة عنها . وفي أحوال كهذه يجري تخطي هيئات التداول لدى الأمم المتحدة أو استبعادها ، أو استخدامها بوصفها محفـلاً لتبادل الجدال العنيف فحسب ، وهذا هو الأسوأ .

وقـد كان هنـاك دائماً ، في السنـوات الماضيـة ، عدد من الحالات الإقليمية التي تنطوي على آثار خطيرة كامنة بالنسبـة للسلم الدولي . وعلى سبيل المثال ، فثمة حالات من هذا القبيل توجد في الوقت الحاضر في جنوب شرقي آسيا وأفغانستان وأمريكا الوسطى وناميبيا وفي عـدة أجـزاء أخـرى من افريقيـا ، منهـا تشـاد ، وفي الشرق الأوسط ولبـنان وقبـرص ، وفي الحرب بـين إيـران والعـراق . وسأعالج معظم هذه الحالات على نحـو أكثـر تفصيلاً في تقارير مستقلة تقدم إما إلى الجمعية العامة أو إلى مجلس الأمن .

وليـس بإمكان مجلس الأمن ولا أية هيئة دولية أخرى أن تأمل في جميع الحالات ، أن تقوم في مدى قصير بحل حالات النزاع الدولية الحادة التي قد تنطـوي على تصـادم في المصلحـة بـين الأطراف الفعلية فضلاً عن أعضاء مجلس الأمن . بيد أن مجلس الأمن ملتزم بموجب الميثاق أن يساعد الأطراف في البحـث عن حلول للمنازعات الدولية ومن واجب مجلس الأمن قبل كل شيء أن يضمن أن تظل هذه العملية سلمية ، حتى لا تعرض للخطر السلم الأشمل . ورغم أن أعضـاء مجلس الأمـن قد يختلفـون اختلافا كبيراً إزاء الوقائع الموضوعية لحالة معينة ، فإنه يقع عليهم واجب التماس الطرق والوسائل الكفيلة بجعل الحالة قيد التحكم ، دون التأثير على شكل التسوية النهائية .

وبهـذا المنظور فإن السيطرة على النزاع تمثل عنصراً أساسياً لمسؤولية الأمم المتحدة الأولى في مجـال صيانـة السلـم والأمـن الدوليين .

ويقـع على عاتق الدول والأطـراف الأخرى في المنازعـات الدولية التزاماً أولياً ، في جميع المراحل ، بالتعاون مع مجلس الأمن

Digitized by UNOG Library

والأمين العام في الشكل الملائم للسيطرة على النزاع . ومع ذلك فإن رغبة الأطراف في التعاون مع الأمم المتحدة ستتوقف حتما على قدرة المنظمة في التصرف بوصفها أداة فعّالة ومحايدة لتحقيق السلم . وبتحقق هذا الشرط الأساسي فحسب ستدرك الدول الأعضاء أن بإمكانها الركون في أوقات الشدة إلى الأمم المتحدة للمساعدة في استعادة وصيانة شروط السلم ، التي يمكن من خلالها التماس حلول تفاوضية للقضايا الأساسية ، وذلك كجزء من النظام الدولي المتحضر والرشيد .

وإلى جانب السيطرة على النزاع ، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لمجلس الأمن ، ولاسيما لأعضائه الدائمين ، استحداث نهج فعّال مشترك لمواجهة الأخطار المحتملة ، التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، ومساعدة الأطراف المتنازعة والضغط عليها ، عند الاقتضاء ، لحل خلافاتها بوسائل عادلة وسلمية . ومثل هذا النهج المتناسق سيقتضي قدراً كبيراً من وسائل الإقناع أو النفوذ العملي عند الاقتضاء . وذلك دون شك هو النهج الذي انصرفت نيّة واضعي الميثاق إليه لمواجهة مشاكل النزاع الهامة . وسيقطع هذا النهج شوطاً بعيداً في استحداث نظام للسلم والأمن الدوليين في الممارسة يستهدف وقف سباقات التسلح ، والمنازعات العسكرية وغيرها من أشكال النزاع وما تنطوي عليه من خطر وقوع كارثة مطلقة . وهذه هي ، في نهاية الأمر ، الفكرة الأساسية للميثاق .

ولسوء الحظ ، فإننا نتعرض لخطر الاعتياد على حالة مختلفة تماماً ، ففي الغالب الأعم ينزع أعضاء مجلس الأمن إلى الاختلاف على المسألة قيد البحث ، وإلى التخوف من رد فعل كل منهم إزاءها بحيث يظل الاتفاق حول كيفية التصرف فيها بعيد المنال . وحين ننظر في كيفية تحسين أداء الأمم المتحدة يجب أن نعطي الأولوية لتماسك وتعاون الأعضاء في مواجهة ما يعرض السلم الدولي للخطر . وينبغي أن نسلم بأن هذه الأخطار من الأهمية بحيث تتجاوز الخلافات المتعلقة بالمصالح والايديولوجيات التي تفرق بين الأعضاء . ويجب أن يستخدم المجلس في المقام الأول لمنع النزاع المسلح والتماس الحلول . وإلاّ فإنه سيبقى بعيداً عن محور القضايا الرئيسية ، وسيدفع العالم في نهاية المطاف ، كما حدث من قبل ، ثمناً باهظاً لعدم تعلمه من دروس التاريخ .

وإذا كان هذا التحليل يبدو مثالياً ، فإنه بلا شك أفضل من عمل يهدد ، من خلال التحزب ، بتصعيد النزاعات المحلية إلى مجابهة عالمية . ولا شك أن الدأب على اعتماد نهج متسق لمعالجة مشاكل السلم والأمن الدوليين ، قد يؤدي إلى تعاون على مستوى الحكام يعد أمراً أساسياً لرأب الانقسامات الكبيرة القائمة في مجتمعنا الدولي ، ولعكس اتجاه التيار فيما يتعلق بالقضايا الحاسمة مثل نزع السلاح وتحديد الأسلحة .

وقد شهدنا هذا العام بعض جهود بارزة للحفاظ على الوحدة والواقعية في مجلس الأمن إزاء القضايا البالغة الحساسية . وترد إلى ذهني بوجه خاص معالجة المجلس لشكوى نيكاراغوا ومسألة ناميبيا ، التي أسفرت عن بحث بنّاء لتوافق الآراء بشأن المشاكل الصعبة والخلافية . وهذه ، دون ريب ، خطوة نحو الأمام ، إلاّ أن الخطوة التالية قد تكون أكثر صعوبة ، وهي توفير الدفع اللازم والحركة لمقررات المجلس .

وأعتقد أن علينا أن نثابر بثبات في السعي للانتقال من الحديث إلى العمل . وفي هذا السياق ، ومع مراعاة الآراء التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن ، فقد حرصت في أثناء هذا العام على أن يظل المجلس على علم بالمسؤوليات التي عهد بها إليّ وبجهودي للاطلاع بها . كما قمت في إطار الأمانة العامة ، بالمبادرة إلى اتخاذ خطوات لأستعد مقدماً لمواجهة المشاكل في بدايتها . وانني أتطلع للعمل مع المجلس من أجل استحداث قدرة أكثر اتساعاً ومنهجية لتقصي الحقائق في مناطق النزاع المحتملة . وثمة وثائق عديدة ، أنا الوديع لها ، بوصفي أمينا عاماً ، توصي بأن استخدم أقصى جهودي للبقاء على صلة بالأطراف وتقديم تقارير عن حشد واسع من المشاكل التي لم يتسن لأحد وضع حل لها . وقد اتخذت قرارات تطالب في بعض الحالات بوضع تقارير تشكل أساساً لقرارات جديدة . وكثيراً ما تصبح هذه العملية بديلاً عن العمل وهي في الواقع النقيض له . وأود أن أؤكد مرة أخرى على ضرورة اتباع النهج الواقعية والفعّالة سياسياً لحل المشاكل . وأرحب بالمؤشرات التي تدل على ميل نحو هذا الاتجاه .

ومن البديهي أننا نبذل ، أنا وزملائي ، ما في وسعنا لمتابعة القضايا الهامة المعروضة على المنظمة . بيد أنه لا يسعني أن أتخلص من الشعور بأن مقررات الأمم المتحدة بشأن القضايا الهامة تتطلب أكثر من هذا . وكما قلت في العام الماضي . فإنني أؤمن بأن مقررات مختلف الهيئات ينبغي أن تمثل بداية ، لا نهاية ، اهتمام الحكومات وعملها . وينبغي أن يشكل المجهود المستمر للمشاركة في تنفيذ مقررات الأمم المتحدة جزءًا لا يتجزأ من السياسة الخارجية للدول الأعضاء ، على نحو يزيد كثيراً عما هو عليه في الوقت الحاضر .

ومما يزعجني بشدة ، بوصفي أميناً عاماً ، أن يتكون لدي ، في أثناء متابعة الجهود لحل مشكلة أو أخرى ، انطباع بأن بعض الحكومات أحياناً تعلق قليلاً من الأهمية على المقررات التي شاركت هي نفسها في اتخاذها في الأمم المتحدة . وعلى العكس من ذلك ، فإن مما يشجع تماماً أن ألاحظ ـ كما وجدت في زياراتي لكثير من العواصم خلال السنة الماضية ـ أن الإيمان الأساسي بأغراض ومبادىء الميثاق لازال سائداً . وأرغب أن أكرر هنا مع أشد تأكيد ممكن ما ذكرته في تقريري السابق من أن الخطوة الأساسية الأولى

Digitized by UNOG Library

نحو تعزيز الأمم المتحدة ستكون إعادة الالتزام الواعي بالميثاق من جانب جميع الحكومات .

وإزاء هدف محير وحيوي كصيانة السلم ، يظل معنى المشاركة في الغرض والاتجاه من الأمور الحتمية .

* * *

وليس ثمة مجال تكون فيه الحاجة إلى عودة الالتزام بمبادىء الميثاق أكثر أهمية وأوثق ارتباطاً ببقاء البشرية منها في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة . وسيظل منع نشوب حرب نووية هو التحدي الأوحد في عصرنا ، حيث أن مثل هذه الحرب ستؤدي إلى محو كافة منجزات البشرية محواً مطلقاً . وعلى حين أن المجتمع الدولي بأسره قلق غاية القلق بسبب هذه المشكلة الحيوية ، فإن مفتاح حلها موجود في أيدي الدولتين النوويتين الكبريين .

إن المفاوضات الثنائية الجارية حالياً بشأن تخفيض القوات النووية الاستراتيجية والمتوسطة المدى ذات أهمية حيوية إزاء الآثار المزعزعة للاستقرار المترتبة على تقدم التكنولوجيا واستمرار سباق التسلح . ويبدو من المرجح أن الجو السائد في هذه المفاوضات ونتيجتها سيؤثران بصورة حاسمة في المناخ العام للعلاقات الدولية في المستقبل ، فضلاً عن فرص تحقيق تقدم في الجوانب الأخرى لنزع السلاح .

إن الإخفاق حتى الآن في إحراز تقدم حقيقي في هذه المفاوضات لا يمكن إلاّ أن يصيبنا جميعاً بالانزعاج البالغ . وإذا حدث أن فشلت هذه المفاوضات فإننا قد نواجه بحدوث تصعيد خطير آخر في التنافس المتزايد في مجال الأسلحة . وإن تطوراً من هذا القبيل سيؤدي حتماً إلى زيادة ما يقع على كاهل العالم من أعباء عدم الأمن وعدم الاستقرار . ومن الممكن جداً أن تصل الحالة فعليا إلى طريق اللاعودة إذا ما أدى تطوير شبكات جديدة للأسلحة إلى الإخلال بوضع أساليب سليمة للحد من الأسلحة ، وإذا ما قام أي من الجانبين ، سعياً للحصول على ميزة عسكرية ، بوزع أسلحة استراتيجية توحي بأن هناك محاولة لتحقيق القدرة على تسديد الضربة الأولى . ولعل المشكلة الأكثر حدة من ذلك ، في الوقت الحاضر ، هي مشكلة القذائف المتوسطة المدى ، التي قد تصل إلى مرحلة حرجة ما لم تثمر المفاوضات الجارية حالياً . ووراء كل هذا يخيم على المدى الطويل احتمال إضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي ، وإدارة الحرب بالحاسبات الالكترونية وأساليب التشغيل التلقائية ، بحيث يمكن في خاتمة المطاف أن تفلت تماماً من التحكم السياسي .

وإنه لا يساورني أدنى شك في أن الزعماء المسؤولين على كلا الجانبين يدركون التوقعات المنذرة بالسوء ، والحاجة الصارخة إلى تجديد التصميم على دفع محادثات جنيف الجارية إلى الأمام . وفي هذا الصدد ، فإنني قد أجازف بملاحظة أنه لا توجد في هذا الميدان أية عناصر للمساومة . فكل طرف من الطرفين يبدو مصمماً على الرد على أي تقدم يحرزه الطرف الآخر عن طريق مجاراته وليس عن طريق تقديم تنازلات .

ونظراً لأن الحالة ملحّة ولاسيما فيما يتعلق بالقوات المتوسطة المدى ، فإنه يحدوني الأمل في أن يعمد الطرفان إلى التفكير فيما يمكن اتخاذه من تدابير مؤقتة تترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية التفاوض . وانني أذكر كذلك أنه جرت في جنيف بصورة غير رسمية مناقشة بعض المقترحات التوفيقية المبشرة . ومن المهم أن نأخذ في اعتبارنا أن المفاوضات المتعلقة بإحدى شبكات الأسلحة التي يقصد بها ردع تهديد معين ترتبط بصورة لا تنفصم بإدراك التهديد الشامل وبالمفاوضات المتعلقة بشبكات الأسلحة الأخرى . لذلك فإنه من الأمور التي لا سبيل إلى اجتنابها أن يتم تخفيض مجموع عناصر التهديد المتبادل عن طريق التحرك في اتجاه الشبكات الأكثر استقراراً . وإن تمديد التقييد المتبادل بالحدود الحالية سيكون أيضاً عاملاً مساعداً من حيث إتاحة الفرصة للنظر في نهج جديد أطول أجلاً . ويمكن للقيود التي ستوضع في المستقبل على إجراء التحسينات النوعية والتحديث أن تشكل موضوعاً مفيداً للمناقشة في كل من قطاعي محادثات جنيف . وينبغي أن يكون الهدف هو تعزيز الأمن المتوازن للجميع عند مستويات تسير نحو الانخفاض التدريجي وفي ظل مراقبة دولية فعّالة ، وذلك مع الاحتفاظ بالتكافؤ العسكري .

إنني أشاطر الشعور بالقلق العام إزاء إمكانية استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية ، وأرحب بالمقترحات الأخيرة المتعلقة بمعالجة الجوانب الهامة لهذه المشكلة . وإنني أحث بشدة على أن تبدأ في موعد مبكر مفاوضات شاملة بشأن وضع نظام سلمي للفضاء الخارجي . وسيكون من المستصوب أيضاً ، لتحسين الجو السائد ، إعطاء زخم جديد للمحادثات المتعلقة بحظر إنتاج الأسلحة الكيميائية وتدمير المخزون الحالي منها . وقد تم بالفعل إنجاز قدر كاف من العمل يوفر أساساً لعقد الاتفاقية المتعلقة بهذا الموضوع التي طال انتظارها . وعلاوة على ذلك ، فإنني أحث على بذل جهود جديدة من أجل اختتام المفاوضات المتعلقة بإجراء حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية . ومن شأن هذا أن يساعد بدرجة كبيرة على وقف سباق التسلح النووي عن طريق إعاقة إجراء تحسين نوعي في الأسلحة النووية . وجميع هذه المسائل قيد النظر حالياً في لجنة نزع السلاح في جنيف . وقد قمت في الخطاب الذي ألقيته أمام هذه الهيئة في وقت سابق من هذه السنة بحث أعضائها على ألاّ يسمحوا لعملهم الحيوي أن يقع رهينة لعدم إحراز تقدم في المجالات الأخرى .

وتعتبر الحالة المتصلة بالأسلحة التقليدية مصدراً من مصادر القلق المتزايد . ومن الضروري أن نضع في اعتبارنا أن الملايين

Digitized by UNOG Library

الكثيرة من البشر الذين قتلوا في الحرب منذ هيروشيما وناغازاكي قد ماتوا جميعاً بالأسلحة التقليدية . وقد كان لهذه الحالة أثر ضار على نحو مزعج ليس أقله على البلدان النامية في العالم ، التي تشعر بأنها مضطرة إلى إنفاق نسبة متزايدة من مواردها على الأغراض الدفاعية ، غالباً لغير صالح الاحتياجات الأساسية . وبالطبع ، من حق جميع الدول ومن واجبها أن تتكفل بالدفاع عن نفسها . ولكن المنازعات التي لم يتم حلها تميل إلى إذكاء سباقات التسلح الإقليمية ، ولم يعد بوسعنا تجاهل التوترات الدولية المصاحبة للتنافس على شراء الأسلحة .

وقد دعت الجمعية العامة ، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المكرّسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨ ، إلى إجراء مشاورات بين البلدان الرئيسية الموردة للأسلحة والبلدان المتلقية لها للحد من عمليات نقل الأسلحة التقليدية ، بغية المحافظة على الأمن وتعزيز الاستقرار على مستوى عسكري أقل . وإلى الآن لم يتم اتخاذ إجراء ملموس لمتابعة هذا النداء . لذلك فإني اقترح أن تمعن الحكومتان المعنيتان التفكير في إمكانية تنشيط المحادثات الثنائية المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة التقليدية ، والتي أوقفت في عام ١٩٧٨ . ويمكن في النهاية توسيع نطاق هذه المحادثات ، ربما في إطار لجنة نزع السلاح ، لتشمل الجوانب المتعددة الأطراف ولتكفل تمثيل البلدان المتلقية فضلاً عن البلدان الموردة .

إن على الأمم المتحدة ، كما ذكر في الوثيقتين الختاميتين لدورتي الجمعية العامة الاستثنائيتين المكرّستين لنزع السلاح ، أن تقوم بدور أساسي في هذا الميدان . وقد اعتمدت الجمعية ، في دورتها السابعة والثلاثين ، رقماً قياسياً من القرارات المتعلقة بمسائل نزع السلاح ، منها ما يزيد على ٢٠ قراراً تتناول المسائل النووية . وتعكس هذه القرارات القلق العميق الذي تشعر به كثير من الحكومات إزاء الحالة الراهنة . ويقاوم الرأي العام العالمي بصورة متزايدة التهديد المستمر بالفناء المعلق فوق رقاب البشرية ، في عالم ليس بمقدورنا فيه مجرد أن نضمن لأطفالنا مستقبلهم ، بالرغم مما نتباهى به من أوجه التقدم في العلوم والمعرفة البشرية . وإنني ، في هذا الصدد ، أحث جميع الأعضاء على منح تأييدهم الكامل للحملة العالمية لنزع السلاح التي شنتها الأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرّسة لنزع السلاح . وفي مجال يتميز حتى الآن بالأسلوب الجدلي ، ستمكن هذه الحملة منظمة الأمم المتحدة من نشر معلومات موضوعية على الصعيد العالمي بحيث توفر أساساً صلباً مبنياً على الحقائق لمشاركة الرأي العام في هذه المسألة وتفهمه لها بصورة بنّاءة .

* * *

وعند سعينا المشترك لتحقيق مثل الميثاق وأهدافه يجب ألاّ يغرب عن ناظرنا مستوى العالم الذي ننشد بناءه والمسوغ النهائي لجميع أنشطتنا وهو : الفرد البشري الذي نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان على حقه في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات الأساسية تحققاً تاماً .

وقد ظهر خلال السنوات الماضية اتجاه متزايد نحو التعاون الدولي في تناول مسائل حقوق الانسان . وبالإضافة إلى وضع اتفاقيات دولية منذ الإعلان ، أود أن أذكر أعمال لجنة حقوق الانسان بشأن حالات الإعدام التعسفي وبمحاكمة مقتضبة ، وعقد المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري .

ومع ذلك ورغم التقدم المحرز دولياً ، مازالت تحدث انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان وتقييدات للحريات الأساسية في أنحاء كثيرة من العالم . ولم يتم القضاء على العنصرية والتمييز العنصري بمختلف أشكالها ، بما في ذلك سياسة الفصل العنصري غير المقبولة مطلقاً . ومازالت توجد أعداد كثيرة جداً من اللاجئين الذين تعرضوا للتشتيت والعوز من جرّاء الصراعات السياسية .

ولا يمكن حل مشكلة اللاجئين إلاّ بحل أسبابها السياسية الجذرية . وفي الوقت نفسه أتاحت مختلف عمليات الأمم المتحدة وبرامجها مساعدة طارئة لكثير من اللاجئين والمشردين ، وساعدت على تخفيف محنتهم بعض الشيء . لكن من الجلي أن هذا غير كاف رغم فاعلية وإخلاص موظفي الأمم المتحدة المعنيين بذلك . فالوسائل المتاحة للمنظمة مفرطة القصور أمام الحاجات الفعلية . وآمل مخلصاً أن تكثف الحكومات وكذلك الوكالات الطوعية دعمها للأمم المتحدة في هذا المسعى الانساني الهام .

انني أعلق أعلى مراتب الأهمية على مسألة حقوق الانسان وأعتقد أن من مسؤوليتي أن أدرس أنجع السبل لمعالجة حالات بعينها . ولما كنت أراعي طبيعة منصبي ولا يغيب عن بالي النهج الضروري لبلوغ نتائج عملية ، فقد قمت بالاتصال بعدد من الحكومات بشأن حالات معينة تتعلق بحقوق الانسان أو حالات فردية . ويشجعني ما لاقيته من حالات التعاون معي في هذه الاتصالات ، وأنا مصمم على المضي قدماً في بذل جهودي .

* * *

إن ديباجة الميثاق تعرب عن تصميم شعوب الأمم المتحدة على « أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً ، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح » وأن تعمل لتحقيق هذه الغاية على « أن تستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها » .

وإني مقتنع بأن التقدم الاقتصادي المؤثر الذي حدث منذ الحرب العالمية الثانية ـ والذي شاركت فيه جميع الأمم تقريباً ـ مدين بالكثير للتعاون المتعدد الأطراف الذي ساعدت الأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة على تحقيقه وتطويره . ومع ذلك فإن الاتجاهات والأحداث الأخيرة ، التي هي أبعد ما تكون عن تعزيز هذا التعاون ، تمثل نكوصا واضحا عن هذه الجهود . والحقيقة أنه رغم التسليم الواسع بآثار الاستقلال الاقتصادي التي ترجع إلى ازدياد التكامل في التجارة والتمويل والمال ، يحدث مراراً وتكراراً أن تفوتنا فرص واضحة للتصدي للقضايا الرئيسية في هذه المجالات . ولا سبيل إلى الشك أننا نشهد اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، كثيراً من الأمم المنفردة التي تتأثر ـ لما فيه خيرها أو شرها ـ بالاتجاهات التي تتخذ في أماكن أخرى وبقرارات الآخرين . وبالإضافة إلى ذلك توجد مجموعات من المشاكل لا يمكن تناولها إلاّ على أساس متعدد الأطراف أو عالمي . وتشتد الحاجة بسبب كل هذه التطورات إلى إيجاد آليات دولية لتحقيق مزيد من الانسجام بين السياسات الوطنية .

إن الإجراءات التي تتخذ من جانب واحد دون المراعاة الواجبة لآثارها في البلدان الشريكة لا مفر من أن تؤدي إلى إضعاف التعاون الاقتصادي ، ومن ثم تضر بالنمو والانماء العالميين . وهي تؤدي إلى قيام نعرة القومية الاقتصادية التي شاهدنا آثارها السيئة خلال الثلاثينات . وباستطاعة الصراعات الاقتصادية التي لا تجد حلاً وهو ما يحدث عادة ، أن تكون منبتاً لتوترات سياسية خطيرة .

إن الواجب الاقتصادي الرئيسي لعصرنا هذا هو التعجيل بتنمية البلدان النامية . ويجب أن تكون المسؤولية جماعية عن القضاء على الفقر الذي مازال شائعاً في أرجاء عديدة من العالم . وتستدعي حاجات أقل البلدان نمواً وسائر البلدان الفقيرة اهتماماً خاصاً . والمقدر أن يزداد مجموع سكان البلدان النامية من قرابة ٣ بلايين نسمة إلى حوالي ٥ بلايين نسمة بانتهاء هذا القرن ، أي في أقل من عقدين من الزمان .

وينبغي النظر إلى تباطوء عملية التنمية وأحياناً توقفها خلال السنوات الأخيرة على أنه ظاهرة مؤقتة لابد من عكس اتجاهها في السنوات المقبلة . وفي ذات الوقت لابد من بذل كل جهد ممكن للتخفيف من تأثر البلدان النامية بالصدمات الخارجية ومعاونتها على زيادة الاستقلال الذاتي والحرية في العمل ، سواء بمفردها أو بالتعاون مع سائر البلدان ، النامية منها والمتقدمة النمو .

وفي الوقت نفسه من الضروري رفع مستوى النمو في البلدان الصناعية . ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحدها يوجد ٣٢ مليوناً من العاطلين ، والمرجّح أن يرتفع هذا الرقم في المستقبل العاجل . ولا يمكن اقتصادياً أو سياسياً ، تحمّل عبء بهذه الضخامة على أنه جزء دائم من الأمر الواقع في هذه البلدان . ذلك أن الحاجة إلى الاستثمار من أجل مكافحة البطالة وتأمين التكيفات الهيكلية ومعالجة احتياجات المناطق والجماعات المحرومة تقتضي زيادة النمو في تلك المنطقة . وهذا يشجع أيضاً على تحسين فرص زيادة التجارة ونقل الموارد من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية . وهناك اعتبارات مماثلة تدعو إلى زيادة النمو في الاقتصادات الاشتراكية أيضاً .

لقد طرحت مؤخراً في البيانات المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية آرائي حول طرق إنعاش الاقتصاد العالمي واستئناف عملية التنمية . وثمة حاجة أولى إلى العمل على الصعيد الوطني لتصحيح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية . ويقتضي الأمر دعم هذه الجهود بإجراءات متسقة بين الدول ، ومساعدة من المؤسسات متعددة الأطراف . وقد أكدت في هذا الصدد على الحاجة إلى إتاحة تمويل إضافي كجزء من السياسات المتسقة للانعاش العالمي ، وإلى دراسة إدخال إصلاحات أساسية على التجارة والمال والتمويل على الصعيد الدولي . كذلك ينبغي تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

وقد اتاحت الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي انعقدت مؤخراً فرصة هامة للتصدي للاتجاهات السلبية الحالية ولإظهار مقدرة الحكومات وعزمها على التغلب على الصعوبات والعمل معاً . ومن المؤسف أن نتائج هذا المؤتمر الهام لا تتناسب مع خطورة الحالة في البلدان النامية ومع متطلبات الاقتصاد العالمي بوجه عام ، ولم تكن هناك استجابة للحاجة إلى اتخاذ إجراء دولي متسق . لقد سمح إلى حد كبير بتفويت فرصة الأونكتاد السادس مما أدى إلى تفاقم التوترات السياسية بشأن مجموعة متنوعة من المسائل الاقتصادية . ومما يبعث على الأسف أن الجهود الرامية إلى تحقيق المرونة كما ظهرت على سبيل المثال في اجتماعي بوينس أيرس ونيودلهي لم تجد استجابة مشابهة . ومع ذلك ، فإني أرى أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في بلغراد بشأن عدد من المسائل يمكن أن يشكل خطوة هامة شرط أن تكون هناك عملية مستمرة من الحوار والعمل . وفي هذا السياق وعلى الرغم من العقبات المتبقية ، فإنه يتعين علينا أن ننشط عملية المفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية حول المشاكل الطويلة الأجل في عدد من المجالات المترابطة وعلى مستوى سياسي عال .

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى دور الأمم المتحدة في المسائل الاقتصادية . ما هو مدى فعالية الأمم المتحدة في الوفاء بالمسؤوليات التي عهدت إليها في الميثاق ؟ على العكس من تصورات البعض ، فقد نجحت المنظمة في توقع وتحديد المسائل الهامة ، وتعبئة الرأي العام ، والبحث في المشاكل الحرجة وتحليلها ، وتقديم المساعدة المباشرة في حدود إمكانياتها والتفاوض بشأن اتفاقات بنّاءة في قطاعات متنوعة من الأنشطة .

إن سجل أداء ومنجزات منظومة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي هو سجل متنوع وضخم . وتواصل

Digitized by UNOG Library

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، من خلال شبكة واسعة من أنشطة التعاون التقني تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في وضع وتنفيذ عدد كبير من المشاريع المحددة التي تتراوح بين إنشاء مراكز الرعاية الصحية الأولية ومؤسسات متقدمة جداً للبحث والتدريب والتكنولوجيا في مجال الهندسة الزراعية .

بيد أني أدرك تماماً أنه لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود لتحسين كفاءة وفعالية المنظومة وضمان استجابتها للحاجات المتغيرة . وهذا يتطلب جهوداً من جانب الأمانة العامة وكذلك من جانب الدول الأعضاء .

وسأعالج في موضع آخر من هذا التقرير المسائل المتصلة بتحسين إدارة الأمانة العامة . وهناك حاجة إلى ضمان المزيد من تضافر الجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في معالجة المسائل الهامة المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وفي أعمالها على المستوى الميداني .

وفيما يتعلق بالحكومات ، فإن من المهم ضمان قدر أكبر من الترابط والاتساق في المواقف التي تتخذها في الهيئات الحكومية الدولية المختلفة . ومن شأن مزيد من الإدراك للأولويات في مداولات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشجع على النظر في المسائل بقدر أكبر من الفعالية ، كما أن من شأنه أن يعزز أثر القرارات . إذ كثيراً ما تؤدي هذه القرارات إلى زيادة في المؤسسات ، الأمر الذي يمكن أن يعوق تحقيق الكفاءة ، ويضيف مبرراً النقد القائل بوجود بيروقراطية متزايدة باستمرار . كما أن هناك حاجة إلى تحسين آلية وطرق التفاوض .

وينبغي النظر في تدابير مبتكرة لترسيخ عادة التعاون . وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على الحاجة إلى تعزيز الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم مبادرات البلدان النامية الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بينها عن طريق تنفيذ تدابير عملية محددة .

ويتعين علينا أن ننتهز كل فرصة للتقدم بالحوار المتعلق بالتنمية ، وأن نترك جانباً عند الضرورة ، الممارسات أو الطرق التقليدية التي قد تكون عتيقة ، ونجرب وسائل جديدة لتعزيز الجهد الجماعي الذي تبذله الدول الأعضاء لبلوغ أهدافها المشتركة .

* * *

لا تستطيع أية منظمة أن تنجح إذا كان نظامها الإداري غير واضح أو لا يستجيب لحاجاتها الحقيقية . ورغم أنه قد وجهت انتقادات لإدارة الأمم المتحدة بوصفها متضخمة أو مسيّسة أو مبذرة ، إلاّ أنه يتعين أيضاً فهم طبيعتها ومشاكلها الأساسية . ومع علمي التام بأن للكثير من النقد المسؤول ، ما يبرره ، اسمحوا لي ، بوصفي المسؤول الإداري الأول في الأمم المتحدة ، أن أحاول إلقاء نظرة سريعة على المشاكل والحقائق التي نواجهها .

إن إدارة الأمم المتحدة لا تشبه إدارة أية حكومة وطنية . فمن ناحية ، تضم المنظمة ١٥٧ عضواً لديهم مفاهيم للإدارة تختلف فيما بينها اختلافاً شاسعاً . ومن ناحية أخرى لم يمر على وجود الأمم المتحدة سوى ما يقل عن ٣٨ عاماً وكانت هذه الفترة فترة تغير كبير زادت فيها عضويتها إلى أكثر من ثلاثة أمثال ، كما تغير ما تركز عليه أعمالها تغيراً كبيراً فمبدأ التمثيل الجغرافي العادل ، رغم أنه مبدأ أساسي يثير مشاكل كبيرة خاصة به في تكوين خدمة مدنية دولية مترابطة . كما تنجم ضغوط وتوترات نتيجة أنه كثيراً ما يحدث عند النظر في إحدى المسائل الإدارية أو المتعلقة بالميزانية أن يكون في جانب عدد صغير نسبياً من الدول الأعضاء التي تمول الجزء الأكبر من الميزانية ، وفي الجانب الآخر غالبية في الجمعية العامة لا تفعل ذلك . وهذه العوامل وغيرها تجعل مهمة الأمين العام بوصفه المسؤول الإداري الأول مهمة معقدة ومضنية أحياناً ، لأنه في حين أن الجميع يعلنون التزامهم بالمبادىء الداعية لإدارة دولية مستقلة وموضوعية ، فإن من يمتنعون عن محاولة ممارسة الضغط تأييداً لمصالحهم الخاصة قليلون . وهذا هو الحال بصفة خاصة في شؤون الموظفين .

إن المادة ٩٧ من الميثاق ، التي تصف الأمين العام بأنه المسؤول الإداري الأول في المنظمة ، لا تبين بشكل دقيق وظائفه في هذا الصدد ولا كيفية تعيين الحدود بين هذه الوظائف ووظائف الهيئات الرئيسية الأخرى ، ولاسيما الجمعية العامة . ولن أدخل هنا في التفاصيل فيما يتعلق بالمجالات المختلفة التي تنشأ فيها المشاكل بسبب هذا الافتقار إلى الدقة .

إن الجمعية العامة هي بالطبع الهيئة الأرفع مرتبة . فهي تعين الأمين العام بموجب المادة ٩٧ . ولها السلطة المالية (المادة ١٧) ، ولها أن تناقش « أي أمر ... يتصل بسلطات ووظائف أي هيئة » (المادة ١٠) وأن تضع الأنظمة التي تحكم الأمانة العامة (المادة ١٠١) . وبعبارة أخرى ، فإن الجمعية العامة تضع الإطار التشريعي العام الذي يؤدي الأمين العام ضمنه الوظائف التنفيذية التي يسندها إليه الميثاق . والمشكلة هي أنه لا يوجد حد معين بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . وهذا يمكن أحياناً أن يمنع الأمين العام من وضع وتنفيذ سياسات مترابطة ، بموجب الميثاق ، فيما يتعلق بتعيين الموظفين وإدارة وتسيير الأمانة العامة والإدارة .

وهكذا فإنه فيما يتعلق بشؤون الموظفين يمكن أن يعتبر توزيع الميثاق للوظائف توزيعاً غير واضح ، إذا عهد إلى هيئات أخرى غير الأمين العام باتخاذ القرارات المتعلقة بالموظفين كل على حدة ، أو بسلطة تعيين موظف أو بعض الموظفين . ويسري هذا القول أيضاً على التوجيهات التفصيلية بشكل متزايد التي أصدرتها الجمعية العامة في السنوات الأخيرة ، بشأن مختلف جوانب التعيين ، حتى وإن كانت هذه التوجيهات تعكس فقط خيبة أملها

Digitized by UNOG Library

إزاء عدم تحقيق الإدارة آو بطئها في تحقيق الأهداف التي سبق تحديدها في مبادىء توجيهية أعم فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي والجنسي واللغوي والعمري للموظفين . ومع أني أقصد إثارة اعتراضات دستورية أو قانونية على هذه التوجيهات التفصيلية ، إلاّ أن الحقيقة تظل قائمة وهي أن التوجيهات المتشددة يمكن أن تكون غير مثمرة من وجهة النظر السياسية والإدارية ، وقد لا تؤدي دائماً إلى تيسير عمل المنظمة أو إدارتها بكفاءة . ومثال ذلك المقرر الذي اتخذ مؤخراً والذي يقلّص سلطة الأمين العام ، التي كان مسلماً بها حتى ذلك الحين ، في إصدار النظام الإداري للموظفين ، بوصفه متميزاً عن الأنظمة التي تصدرها الجمعية العامة .

وثمة نتيجة أخرى ربما كانت غير مقصودة ، وهي أنه بات من الصعب أكثر فأكثر وضع برنامج فعّال للتطور الوظيفي . فمثل هذا البرنامج ، الذي اعتبره لازماً لقدرة الأمانة العامة في المستقبل ، وكذلك لمعنويات الموظفين الحاليين وتشجيعهم ، يستلزم مرونة كبيرة في انتهاج سياسة نشطة في شؤون الموظفين . ويبدو أن النهج الحالي يدفع بنا في الاتجاه المضاد .

ولم يسند الميثاق للأمين العام أية وظائف واضحة فيما يتعلق بالشؤون المالية أو الخاصة بالميزانية ، وذلك على الرغم من أن النظام المالي والمقررات الأخرى ، الصادرة عن الجمعية العامة تسند إليه وظائف هامة في هذا المجال . وربما كانت أهم وظيفة من هذه الوظائف هي إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لكل فترة مالية ، والتي تتخذ الجمعية العامة بشأنها القرار النهائي . ويحتاج الأمين العام إلى الاحتفاظ بقدر من السلطة اللازمة للمحافظة على السلامة المالية للمنظمة . ولضمان تطبيق مفهوم الأمانة العامة الموحدة . وثمة تسليم بهذه الضرورة بوجه عام فيما عدا استثناءات طفيفة . ففي عملية إقرار الميزانية ، من المحتم أن ينشأ أحياناً خلاف في الرأي بين الأمين العام واللجنة الخامسة أو اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . وهذا أمر طبيعي تماماً ؛ ولا عيب في أن يدافع الأمين العام عن مقترحاته دفاعاً تاماً ومنصفاً ، ثم ينفذ بإخلاص أي قرار تتخذه الجمعية بشأنها .

وفيما يتعلق بهيكل الأمانة العامة ، هناك قيود بالغة على حرية الأمين العام في العمل لأن الميزانية تحدد هذا الهيكل ، إلاّ أن هناك اتجاهاً يستحق الذكر هنا وهو الميل إلى إنشاء وحدات تتمتع إلى حد ما بالاستقلال الذاتي ، لأداء وظائف معينة ـ وهي هيئات ليس للأمين العام إشراف واضح عليها . وهذا الاتجاه يثير مسائل خطيرة فيما يتعلق بالمسؤولية والسلطة التنظيميتين وربما لا يتسق تماماً في بعض الأحيان مع المفهوم الوارد في الميثاق من أن تكون الأمانة العامة موحدة وتعمل كفريق بقيادة واحدة .

وفي نفس الوقت هناك حاجة إلى إبداء اهتمام دقيق بالهيكل الإداري الداخلي . فبعد قرابة أربعين عاماً من العمل المستمر ، يحتاج هذا الهيكل إلى أن يفحص بعناية ضماناً لأن يلبي بكفاءة متزايدة احتياجات هذه المنظمة التي أصبحت أكبر حجما وأكثر تعقيداً لا مركزية . وتحقيقاً لهذه الغايه ، قمت مؤخرا بإنشاء فريق استشاري رفيع المستوى للإصلاح الإداري من أجل تحديد المسائل والمجالات التي يمكن فيها إجراء تعديل أو إصلاح .

وكثيراً ما أجد نفسي في حيرة بين تلبية توجيهات الجمعية العامة ، ومصالح الموظفين ، ومتطلبات الإدارة السليمة والفعّالة وفقاً للميثاق . وأعتقد أنه من الصالح العام أن نعمل معاً ونحن على علم كامل بالصعوبات العملية لهذا العمل ، وبهدف واحد هو تدعيم الأمانة العامة والإدارة .

ومن المسلم به أن هذه مهمة ضخمة ، يعقدها تجمع ٣٨ عاماً من الخبرة والتطور والتغيير . ولذا فإني اعتزم منح الأولوية في العام القادم لدراسة وتقييم الإدارة بشكل مستفيض بغية تحسينها ، ولكني لا أكون صريحاً إذا لم أطرح هنا السؤال الذي كثيراً ما يثور في ذهني وهو : هل مازالت للأمين العام ، السلطة الكافية للوفاء بمسؤولياته بفعالية بوصفه المسؤول الإداري الأول في الأمم المتحدة ؟

* * *

بعد مرور ثمانية وثلاثين عاماً على الحرب العالمية الثانية يبدو أن السير نحو الأخذ بنظام دولي سلمي وفعّال وأكثر عدلاً قد تباطأت خطاه ، وأن الحافز إلى استحداث مؤسسات دولية تواكب حقائق عصرنا ومخاطره قد ضعف . إن الإرادة السياسية لتحقيق هذه الغايات ، في أفضل حالاتها ، قد تلاشت في أشكال مختلفة من التناحر والمواجهة والصراع وأن الإيمان بمستقبل مشترك قد ضاع إلى حد كبير في خضم أوجه القلق التي يثيرها حاضر يسوده الانقسام . وقد حجبت المصالح الوطنية القصيرة الأجل ، والحزازات والمخاوف القديمة ، والخلافات العقائدية رؤيا الميثاق . وتبدو الرغبة في تسوية الخلافات ضعيفة أو غير موجودة في معظم حالات النزاع ؛ وفي الطرف الآخر يبدو أنه بدلاً من المجتمع الدولي الجديد المستنير الذي تصوره الميثاق يسود النظر إلى الشؤون العالمية بمنطق تسيطر عليه المخاوف المتصلة بالأمن القومي أو باعتبارها كفاحاً لا ينتهي بين قوى عقائدية ضخمة وفي هذا الصدد ، فإن المأساة الأخيرة المتعلقة بإسقاط الطائرة الكورية وما تثيره من مسائل بالغة الخطورة تشير أيضاً بشدة إلى الحاجة الماسة لمزيد من الاتصال الأكثر صراحة وسرعة بين جميع الأطراف لصالح المجتمع الدولي بأسره من أجل إيجاد جو لا يمكن فيه التفكير في استخدام القوة .

Digitized by UNOG Library

ومن المسلم به أننا شهدنا فترة تغيير أساسي في العالم ـ تغيير جغرافي سياسي ، وتغيير تكنولوجي ، وتغيير ثوري في طبيعة الحرب ونطاقها ، لكن كل هذه الأشياء تتطلب ، أكثر من أي وقت مضى ، عودة إلى فن الحكم البعيد النظر الذي كان موجوداً في سنوات ما بعد الحرب مباشرة ، وليس تراجعا عنه . فمن ذا الذي يمكن أن يعتقد أن عالماً يسيطر عليه الميزان النووي يسير على الطريق الصحيح ، حيث يتم إنفاق ٨٠٠ بليون دولار سنوياً على التسلح وحيث تعيش نسبة كبيرة من السكان في عوز وبقليل من الأمل الحقيقي ؟ ومع ذلك ، فمن المفارقات ، في الوقت الحالي على أية حال ، أن الأمم المتحدة التي أقيمت لمعالجة مشاكل من هذا القبيل ، كثيراً ما تترك على الهامش فيما يتعلق بقضايا كبرى كثيرة .

ونحن نجتاز في الوقت الحاضر فترة تشكك في قيمة الدبلوماسية المتعددة الأطراف ولا تمارس المؤسسات الدولية المهام التي استهدفت آداءها . فالعربة تسير والعجلات تدور لكنها لا تتحرك إلى الأمام كما ينبغي . وينطبق هذا على الأمم المتحدة ، وبدرجات مختلفة على المنظمات الإقليمية وعلى وكالات وتجمعات دولية كثيرة . وليس واضحا كذلك ما إذا كان من شأن جهود الدبلوماسية الثنائية أو المبذولة من جانب واحد أن ترأب الصدع ، في معظم الحالات ، بأن توفر للسياسات الوطنية ذلك الترابط اللازم للاستقرار في المستقبل وللصالح الدولي العام . وعلينا أن نجد الوسائل لدفع الجهاز إلى التحرك إلى الأمام مرة أخرى . وإذا لم نفعل ذلك ، فإننا نجازف بأن نتعرض ، ساكنين وفي العراء ، لعاصفة دولية جديدة لا نستطيع النجاة منها لشدتها البالغة .

واسمحوا لي أن أشير هنا إلى مصدر تشجيع حقيقي ربما كان أفضل ما يرمز له اقتراح السيدة أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند ورئيسة مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز ، بأن يتم تدعيم الأمم المتحدة عن طريق عقد اجتماع لرؤساء الدول والحكومات لإلقاء نظرة جماعية جديدة على بعض المشاكل الكبرى للعالم . وفي هذا الوقت الحرج في مجال العلاقات الانسانية ، من المشجع أن تتكلم حركة عدم الانحياز بوصفها نصيراً للنهج المتعدد الأطراف ولأغراض الميثاق ومبادئه . وهذه نظرة لا تقتصر بأي حال على حركة عدم الانحياز . ففي لقاءاتي مع زعماء كثيرين في أنحاء العالم ، تأثرت بما أبدى من الرغبة الواضحة في رؤية الأمم المتحدة تمارس مهامها بالطريقة المتوخاة لها .

ولذلك فمن المفارقات أن نشهد ، لفترة مؤقتة فقط كما أثق ، تشتت وتآكل الجهد التاريخي المبذول لبناء نظام دولي يستهدف توفير السلم والأمن والاستقرار والعدل للجميع . ورغم أن العالم قد يحيا على ما يرام في المدى القصير دون هذا الجهد ، فلا مفر على المدى الطويل من الأخذ بذلك النظام الذي يتطور عن طريق بذل جهد سياسي واع من جانب جميع الدول ، إذا أردنا تجنب حدوث فوضى وكارثة على نطاق لم يعرف من قبل . ونحن نشهد في الوقت الحاضر ، بدلا من ذلك ، حل اتفاقات كثيرة تم التوصل إليها بتفاوض شاق ومرهق على مر السنين . ومن الأمور الحيوية تماما أن يعكس هذا الاتجاه ، وأن نقوم بدعم مؤسساتنا الدولية ، لا من أجل معالجة مشاكل الصراعات الفورية فحسب بل ولبناء إطار سليم لحياة الأجيال المقبلة على كوكبنا المزدحم .

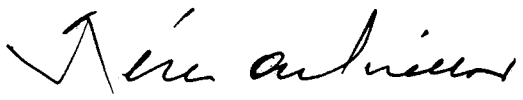

خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00300 41584—December 1983—500
GA/OR/38, Suppl. 1

Digitized by UNOG Library